مجلة دراسات دوليّة

اسم المقال: التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر "محاولة للفهم"
اسم الكاتب: أ.م.د. عامر حسن فياض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6782
تاريخ الاسترداد: 2025/04/23 00:25 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر "محاولة للفهم"

الاستاذ المساعد الدكتور
عامر حسن فياض
كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد

المقدمة

يقول مثل صيني "اذا سالت ستكون جاهلاً لمدة خمس دقائق، واذا لم تسأل ستظل جاهلاً طيلة حياتك". ويقدر تعلق الامر باسئلة التعددية السياسية والتنوع المجتمعي يذكر الروائي الفرنسي (برنارفيربير في رواية "النمل" ان "الطبيعة تستمد قوتها من التنوع، وتحتاج الى الطيبين والخبثاء، والمجانين والبائسين والرياضيين والمرضى، والمحدودبين والمشوهين والمبتهجين والخزانئ، والاذكياء والاغبياء، والانانيين والكرام، والصغار والكبار، والسود والصفر، والحمر والبيض..

كما ان الطبيعة تحتاج الى جميع الاديان والفلسفات والعصبيات وصنوف الحكمة اما الخطر الوحيد هو في قيام احد هذه الاصناف بازالة الاخر من الوجود"[1].

وفي سياق تفضيل التنوع يذكر (ادمون ويلز) في موسوعة (العلم النسبي والمطلق) ان العلم والعلماء وجدوا ان حقول الذرة المخصبة اصطناعياً من قبل الانسان والمكونة من قوائم مأخوذة من افضل العرائيس تتلف باكملها عند ظهور ابسط الامراض، في حين ان حقول الذرة البرية المكونة من عدة سلالات مختلفة، ولكل منها خصوصيتها ونقاط ضعفها وعيوبها، تستطيع جميعها ان تصمد في وجه الاوبئة.. عليه فان الطبيعة تكره النسقية الواحدة وتحب التنوع، وكان في ذلك كنه عبقريتها[2].

ماهية التعددية في اللغة والفلسفة:

في اللغة مفهوم التعددية (Pluralism) اصلاً الى كلمة "تعدد". ولغوياً يقال "تعدد الشيء أي صار ذا عدد. فنقول تعدد الاصول، تعدد النفوس، تعدد الحقائق، تعدد الالهة، تعدد الغايات، تعدد معاني الالفاظ، تعدد القيم..الخ[3].

---

(1) امون وليز، موسوعة العلم النسبي، عن رواية النمل للرأس الفرنسي برنار فيربير، غريب، بمثل الشيح حسين، الدار الجماهيرية للنشر، سرت، ليبيا، ط١، ١٩٩٥، ص٢١٨.
(2) المصدر نفسه، ص٢١٩.
(3) جميل صلبا، المعجم الفلسفي بالالفاظ العربية والانجليزية والفرنسية واللاتينية، الجزء الاول، ص٣٠٢.

وتشير المعاجم الفلسفية الى ان التعددية تعني "المتعدد او المتكثر"، ففي الفلسفة المثالية فان التعددية تعني عند انصار هذه الفلسفة الاشارة الى ان الواقع يتكون من جواهر روحية مستقلة احدها عن الاخر. بمعنى ان العالم كما يقول الفيلسوف الالماني المثالي (ليبنتز) هو "عبارة عن جملة من الوحدات الروحية المنغلقة على نفسها"، غير ان انصار التعددية في هذه الفلسفة ينتهون التأكيد على ان (ارادة الاله هي التي تنسق العلاقة بين هذه الجواهر الروحية المنغلقة على نفسها"[4].

تطور مفهوم التعددية في الفكر السياسي والاجتماعي:

تؤكد الموسوعة السياسية ان التعددية هي مفهوم ليبرالي ينظر الى المجتمع على انه متكون من روابط سياسية وغير سياسية متعددة، ذات مصالح مشروعة متفرقة. ويذهب اصحاب هذا المفهوم الى ان التعدد والاختلاف يحول دون تمركز الحكم ويساعد على تحقيق المشاركة وتوزع المنافع، ويعد ليبرالي الولايات المتحدة الامريكية كمثال للتعددية غير ان كلا من اليسار الجديد واليمين الجديد يرفض هذا المفهوم ويعارضه[5].

لقد شغلت التعددية العقل السياسي الحديث بعد ان تم صقلها وبلورتها على يد المفكر الفرنسي (مونتسكيو ١٧٨٩-١٧٥٥) صاحب الكتاب المشهور الذي يحمل عنوان (روح القوانين) والذي اقترن اسمه بمبدأ الفصل ما بين السلطات. كان (مونتسكيو) والتقاليد والقوانين والمؤسسات والمصالح، وأنشغل بعدها بالمطلوب والية التعامل مع هذا الواقع المتنوع باحلال تنسيق واضح متجانس محل التنوع غير المتجانس[6]. كيف ؟

يتضح أهتمام (مونتسكيو) بهذا الموضوع من خلال اعجابه بالنظام السياسي في انكلترا حينذاك. فقد كرس قسما بارزا من كتابه لهذا النظام ليؤكد حقيقة ان كل دوله لها اهتمام بموضوع معين. فاسبارطة مثلا اهتمت بموضوع الحرب او مرسيليا الفرنسية اهتمت بموضوع التجارة، اما انكلترا فانها اهتمت بموضوع الحرية السياسية، والأخيرة هي الموضوع المباشر في دستورها غير المكتوب الذي اعتمد مبدأ الفصل ما بين السلطات الثلاثة (الاشتراكية-التنفيذية-القضائية).

لاحظ (مونتسكيو) ان في انكلترا هناك ملكا يمسك بالسلطة التنفيذية، والى جانب هذه السلطة سلطة تشريعية تتمثل بمجلسين هما مجلس اللوردات الذي يمثل النبلاء، ومجلس العموم الذي يمثل الشعب. وهناك سلطة اخرى هي السلطة القضائية.

---

(4) المعجم الفلسفي المختصر، مجموعة مؤلفين، موسكو، دار التقدم، ١٩٨٦، ص١٣٢. واظر ايضاً د. عامر حسن فياض، صيرورة التعددية السياسية في تاريخ العراق الحديث، مجلة دراسات عربية، بيروت، العدد ٣/٤ شباط ١٩٩٤.

(5) عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الجزء الاول، الدار العربية، بيروت، ص٦٧٨.

(6) للتفاصيل في مكموشسكيو راجع عبد الرضا الطعان، الفكر السياسي الحديث، بغداد، ص٩٦-١٢٠.

اما التنوعات على مختلف صورها السياسية فأن حاضنتها هي السلطة التشريعية ومجلسيها. أي ان السلطة التشريعية هي التي ستمثل التنوعات والتعدد في المجتمع من كل الفئات في مجلسي اللوردات والعموم، وهي التي تتابع تطبيق القوانين من قبل السلطة التنفيذية بصورة سلمية، وهي التي تمتلك الحق في اللجوء الى منع السلطة التنفيذية من ممارسة مهامها بشكل او بآخر.

وهنا يتضمن (مونتسكيو) ويستهدف من وراء هذا النظام بتحقيق (التوازن للقوى الاجتماعية والسياسية) أي اعتبار ان مثل هذا التوازن يعبر عن التنوع المتجانس الذي استهدفه (مونتسكيو). وهذا التوازن هو الذي يحافظ على التنوع وهو الذي يضمن الحرية السياسية بل هو شرط للحرية السياسية.

بعد (مونتسكيو) راح مفهوم التعددية ينسحب على كل مفاصل الحياة المجتمعية (السياسية-الاجتماعية-الاقتصادية-الثقافية). فلم يقتصر فقط على ضرورة الفصل ما بين السلطات وفتح صناديق الانتخابات امام القوى والفئات الاجتماعية، بل التأكيد ايضاً، على ضرورة تعدد الاحزاب لضمان التعددية الحزبية وعلى مشروعية الاختلاف في الاراء والمصالح لسائر الفئات والاتجاهات والاصناف السياسية والاجتماعية والثقافية لضمنان تعددية الرأي.

التعددية مقابل الواحدية

من الملاحظ ان العقل الانساني، عبر التاريخ، قدم تبريرات تناصر وتدافع على الواحدية، وتطمس التنوعات والتمايزات الاجتماعية والسياسية لمصلحة جماعة او طبقة صغيرة.

ابتداءاً نظم ديمقراطية الاقلية (جماعة الاحرار) في الدويلات اليونانية مروراً بديكتاتوريات صفوة الشيوخ والفرسان في الامبراطورية الرومانية، او حكم طبقة الاقطاعيين من ملاك الارض الكبار في اوروبا العصور الوسطى، او نظريات روح الشعب وسيادة الدولة في الفكر النازي والفاشي، وديكتاتورية البروليتاريا (الطبقة العالمة) في الفكر الماركسي اللينيين او غيرها من الافكار والممارسات الواحدية التي حاولت تبرير الحكم الفردي او القوي او الطبقي او الشعبوي الكلياني المطلق استناداً الى التنكر او التجاهل او القمع او الالغاء للتمايزات الاجتماعية والسياسية والثقافية داخل المجتمع، وكذلك استناداً الى التنكر او التجاهل او القمع او الالغاء لحق المتنوعين في التعبير عن مصالحهم او لحقهم بالمشاركة في ادارة الشأن العام.

وهنا جاءت التعددية لاقرار ما يأتي:

اولاً: حق الوجود: أي حق التمايزات الاجتماعية والسياسية في الوجود.

ثانياً: حق التعبير: أي حق التمايزات الاجتماعية والسياسية في التعبير عن مصالحها والدفاع عن نفسها.

ثالثاً: حق المشاركة: أي حق التمايزات الاجتماعية والسياسية بالمشاركة في ادارة

الشؤون العامة وفي اتخاذ القرارات السياسية داخل المجتمع السياسي.

وعليه فان التراث الفكري السياسي الانساني بصمات كثيرة تؤكد فكرة التعددية. وهذه البصمات تتلخص بما يأتي:

١. مناهضة الاستبداد من اجل الحرية والعدل والاداء السياسي الشريد.
٢. ضرورة الاعتراف بالتعددية السياسية داخل المجتمع بما فيها التعددية الحزبية وتعددية الرأي ومبدأ الفصل ما بين السلطات.
٣. ضرورة وجود نظام قانوني يؤمن لكافة الفئات والقوى المجتمعية الحق في التنظيم المستقل والتعبير عن آرائها، اضافة الى ضرورة التسليم بالطموحات المشروعة لمختلف الفئات المجتمعية في سعيها السلمي للوصول الى السلطة السياسية تحت مظلة تشريعات قانونية دستورية تسمح بذلك.

مستويات التعددية وصيغ التعبير عنها:

من المتفق عند المعنيين ان مرتكز التعددية يقوم على مستويين هما[7]:

المستوى الاول: مستوى الفرد وبموجبه هناك فكرة تؤكد "ان لا أحد يملك الحقيقية كلها، وبالتالي ليس من حق احد مصادرة اراء وافكار اخرى، وان بدت غير صحيحة من وجهة نظر ما".

المستوى الثاني: المستوى الاجتماعي فالملاحظ ان اكتشاف ثراء وتعدد تجارب الجماعات والشعوب الاخرى دفع الاوروبيين بالتعرف على تلك الشعوب والجماعات خارج اوروبا وتوسيع معارفهم بالنسبة الى العالم الذي كان مقتصراً في السابق، على العالم المسيحي ليدركوا وجود مجتمعات متباينة عنهم في العرق واللون والدين والعادات والتقاليد وانظمة الحكم وانماط الحياة وطرق التفكير... الخ.

ان ما تقدم يؤكد جملة حقائق ابرزها:

١. ان التعدد هو واقع فعلي حتى داخل المجتمع الواحد المنقسم عمودياً الى فئات وطبقات متمايزة في الملكية والنفوذ والايديولوجيات ومستويات المشاركة في انتاج رأس المال الرمزي، هذا بالاضافة الى ان المجتمع، كل مجتمع، منقسم افقياً الى انقسامات اثنية ودينية ولغوية ومذهبية. وهي ترتبط بالتقسيم الاجتماعي للعمل بين التجارة والصناعة والزراعة والحرف، وكذلك الانقسام بين العمل الذهني والعمل العضلي وبين الرجل والمرأة.
٢. ان التعددية تعبر عن نفسها في المجتمع من خلال مجموعة صيغ ابرزها:
   - تيارات ثقافية (يساري-يميني/محافظ-مجدد/تقليدي-معاصر).

---

(7) كريم ابو حلاف، اشكالية مفهوم المجتمع المدني، دار الاهالي، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص٣٨ وما بعدها.

- حركات اجتماعية (طلابية-نسائية-عمالية-شبابية)
- احزاب سياسية.
- تعاون نقابي وجمعيات واتحادات.

٣. ان مبدأ التعددية ينتهي الى بناء التحالفات بعد المساومة والمفاوضة بين التمايزات الاجتماعية والسياسية لكسب الرأي العام على المستوى السياسي.

٤. يتصل مبدأ التعددية بالتجربة الديمقراطية الليبرالية، لان التجربة الاخيرة تعتمد مبادئ وحقوق تسمح بالاعتراف بالتعددية من حيث الوجود وحق التعبير وحق المشاركة للتمايزات في الحياة المجتمعية العامة. فالليبرالية اذا كانت تقوم على حق المعارضة في الوجود والعمل، وعلى دور كبير لوسائل الاتصال بوصفها وسائل تعبير عن المصالح لجميع التنوعات والتمايزات في المجتمع، وعلى حرية التعبير، وعلى مبدأ التداول السلمي للسلطة.. فان هذه المقومات كلها تخدم التعددية من حيث الاعتراف بالتعدد وبالتعبير عن التعدد وحق المشاركة للمتعددين في الشؤون العامة.

٥. يتحدد مبدأ التعددية من مبادئ اخرى ويشكل معها منظومة متكاملة، هي منظومة الديمقراطية التي تتشكل ماهيتها في التقرير بحق الاغلبية السياسية واحترام اراء الاقلية السياسية والتقرير بحق المساواة امام القانون.

٦. ترتبط التعددية بمبدأ الفصل ما بين السلطات، حيث ان النظم الاستبدادية تجعل المجتمع بالكامل منصهراً داخل كيان الدولة. اما في النظم الديمقراطية فان المجتمع لا يذوب داخل كيان الدولة. فلا تكون جميع السلطات متمركزة في الدولة. بمعنى اخر لابد ان يتواجد الى جانب السلطة العامة (سلطة الدولة) دوائر في العمل مستقلة استقلالاً ذاتياً (الحياة الاسرية، المشروعات الاقتصادية، الاديان، المهن، النقابات، القضاء، العلم..الخ) ولا تخضع قواعد سلوك هذه الدوائر للسلطة السياسية.

وعلى اساس ذلك فان السلطة الديمقراطية الليبرالية تقبل بوجود التعددية وتوزع السلطة عبر مؤسسات تتمدد صلاحياتها ويراقب بعضها بعضاً بالتبادل. ولا يتحقق ذلك الا بالبدء برأس الهرم السياسي عبر فصل السلطات الثلاث. أي منع السلطة التنفيذية من التحكم والتدخل بشؤون المشرع والقاضي بهدف الوصول الى حالة من التوازن ما بين السلطات الثلاث.

باختصار نقول ان التعددية تعني تعدد الجماعات الاجتماعية التي تتبنى مفاهيم متميزة للواقع وحقائقه وللمستقبل السياسي الخاص بهذا الواقع. وبهذا المعنى فان التعددية الاجتماعية هي ظاهرة ملازمة لكل مجتمع بشري، فقد عرف هذا المجتمع او ذاك ظواهر التبادل السلعي والملكية الخاصة والدولة، بل وقبل ذلك وبعده، فان التمايزات الثقافية والعرقية والدينية بما تفرضه من تمايزات في الرؤى والمواقف السياسي هي تمايزات

ملازمة لطبيعة المجتمع البشري ذاته.

وفي سياق هذا الواقع الاجتماعي والثقافي والديني المتمايز يتحدد مفهوم التعددية السياسية بوصفها "حق الجماعات الاجتماعية والسياسية في الاعلان عن وجودها والتعبير عن نفسها، واكثر من ذلك حقها في المشاركة السياسية بان تكون لها منابرها وقنواتها وتنظيماتها المستقلة التي تمكنها من الاعلان عن رؤاها ومواقفها السياسية، بل تمكنها من تحقيق هذه الرؤى في مجال الفصل السياسي"[8].

التعددية والسياسة المقارنة:

نتلمس حضور التعددية منهجاً او اطاراً تحليلياً في حقل السياسة المقارنة حيث يدخل مبدأ التعددية ضمن المداخل التحليلية ذات المرجعية الليبرالية.. فكل نموذج ليبرالي هو نموذج تعددي ويتضح ذلك على مستويين هما مستوى المجتمع ومستوى الدولة. فعلى مستوى المجتمع فان كل مجتمع يتكون من جماعات متفاعلة مع بعضها البعض، اما شكل هذا التفاعل بين الجماعات داخل المجتمع فانه يختلف من نموذج الى اخر.

وفي هذا الشأن نقرأ ما يفيد بانه "وفق النموذج الليبرالي التعددي فان الشكل الرئيسي للتفاعل بين الجماعات هو التفاوض والمساومة"[9]. بينما يفترض النموذج الماركسي "ان الصراع الطبقي هو السمة الاساسية لعملية التفاعل بين الجماعات والطبقات، اما بالنسبة للنموذج وباختصار على مستوى العلاقات بين الجماعات المتمايزة داخل المجتمع، فان الصراع هو نمط التفاعل وفق النموذج الماركسي، وان التخطيط البيرقوارطي هو نمط التفاعل وفق النموذج الكورباتوري، وان المساومات هي نمط التفاعل وفق النموذج الليبرالي التعددي[10].

اما على مستوى الدولة ودو الدولة فان المدرسة الليبرالية التعددية تؤكد بان دور الدولة ف الحياة السياسية سيظل مقتصراً على تنظيم عملية التنافس بين جماعات المصالح المختلفة. وهذه المنافسة هي اساس العملية السياسية، وهي المحرك لعملية التغيير والتطور في كل مجتمع يحرص على ما هو آت ور نشغل بما فات.

في اشكالية مفهمو المجتمع المدني

ان مفهوم المجتمع المدني يظهر بشكله الخالص، انما ظهر، كما هو حال ظهور وتبلور مفهوم الديمقراطية، من خلال تطور تاريخي يفسره منتظم فكري فلسفي مر بمرحلة تبلور مديدة منذ بروزها بهيئة نطق في فكر الفيلسوف الانجليزي (جون

---

(8) محمد نور فرحان، التعددية السياسية في العالم العربي، مجلة الوحدة، الرباط، المجلس القومي للثقافة العربية، العدد٩١ لسنة ١٩٩٢، ص٧.

(9) محمد زاهي المغربي، قراءات في السياسة المقارنة، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، ١٩٩٨، ص٢٠٠.

(10) المصدر نفسه، ص١٩٥.

لوك١٦٩١)، او بصورة ناضجة في فكر الفرنسي (جان جاك روسو-القرن ١٨)، او اكثر نضجاً في فلسفة الحق لـ(هيجل) فيما بعد[11].

وقد حاول كل من (لوك) و(روسو) و(هيجل) ان يربطوا نشوء المجتمع المدني بعملية "انتقال" و"خروج" التجمع البشري من حالة الى اخرى، فقدموا الصياغات الاولى لمفهوم المجتمع المدني بوصفه كل تجمع بشري انتقل او خرج من حالة الطبيعة القطرية البدائية الى الحالة السياسية المدنية التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي. وبهذا المعنى فان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم سياسياً، او انه المجتمع المدني الذي يعبر عن "كل" واحد لا تمايز فيه، أي (كل) يضم المجتمع والدولة معاً[12].

وفي حدود التطور التاريخي لمفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي الحديث المعاصر نؤكد ان ظهور المجتمع المدني، كمفهوم، في حلقته الاولى عند المفكر الانجليزي (توماس هوبز) لم يكن منفصلاً عن الدولة، بل كان مجرد تعبير عن انتقال مبدأ السيادة (بمعنى القدرة او الهيمنة او السيطرة او النفوذ) من السماء (أي الحكم بالحق الالهي) الى الارض (أي الحكم على اساس العقد الاجتماعي) رغم ان تصور الحكم الذي رافق (هوبز) كان حكماً مليكاً مطلقاً غير انه ظل داعياً الى مجتمع مدني لم ينفصل عن المجتمع السياسي المتمثل بالدولة الوضعية.

بعد (هوبز) فان افتراض طبيعة المجتمع او تصور وجوده دون دولة عند المفكر الانجليزي، (جون لوك) بشكل خاص، هو افتراض وجود افراد اجتماعيين في حالتهم الطبيعية، أي دون دولة وضعية، وهو الافتراض الذي يبنى عليه المجتمع المدني في حلقته الثانية كمجتمع مدين قائم بذاته، أي بانفصال عن الدولة[13].

وقد اضاف المفكر الفرنسي (مونتسكيو) وفيما بعد الكاتب الفرنسي (الكسي دي توكفيل) برؤيتهما ليجعلا من المجتمع المدني وسيط يوازن الدولة ويحد من تاثيرها المباشر في الفرد. او ان هذا المجتمع على حد تعبير (هجيل) يمثل "الحيز الاجتماعي والاخلاقي الواقع بين العائلة والدولة"[14].

وقد تحول افتراض (جون لوك) لمجتمع خارج الدولة في المنظور الليبرالي الى السوق، وبعد ان المجتمع المستند الى العلاقات المتبادلة بين الافراد في السوق هو ما ينتج مجتمعاً مدنياً خارج الدولة اصبح السوق هو نموذج المجتمع، ولم تعد هنالك حاجة لمصطلح المجتمع المدني.

---

(11) فالح عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق، مركز ابن خلدون درا الامين للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٥، ص٤٢.

(12) المصدر نفسه، ص٤٣.

(13) عزمي بشارة، المجتمع المدني (دراسة نقدية)، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٨، ص١٢.

(14) المصدر نفسه، ص١٢.

ومما يلفت النظر ان الماركسية التقليدية التي سادت لاحقاً (في نموذجها السوفيتي خصوصاً) تعاملت مع مفهوم المجتمع المدني بأسلوب التجاهل والإقصاء والتهميش. فكثيراً ما أهملت الماركسية اللينية المجتمع المدني واعابت عليه بوصفه مفهوماً برجوازياً، لان الحديث عنه-عند الماركسيين السوفيت-يعني الغطاء والتبرير لعدم الحديث بصراحة، وبكل وضوح، عن صراع الطبقات والمآسي المترتبة عليه[15].

والحقيقة ان (كارل ماركس) في دره علي (هيجل) والهيجلية، نظر الى المجتمع المدني بوصفه الأساس الواقعي للدولة، وفضاءاً للتنافس والصراع، ليس الاقتصادي فقط (كما يرى هيجل) بل السياسي والطبقي أيضا. وهذا الفضاء سوف يخصه (ماركس) بفرع معرفي مستقل هو الاقتصاد السياسي.

ان ما يفسر عدول (ماركس) اللاحق عن استخدام مفهوم المجتمع المدني، واستبداله بمفهوم (المجتمع البرجوازي) في دراسته للاقتصاد الرأسمالي يمكن تامسه وملاحظته في تأكيد (ماركس) ذاته، على ان المجتمع المدني لا يمكن ان يبحث الا في الاقتصاد السياسية. وهذا التأكيد تكرر، لأكثر من مرة، في كتابه المشهور "مساهمة في نقد الاقتصاد السياسي" وفي اجزاء من كتابه الاشهر "رأس المال"[16].

بيد ان التطورات اللاحقة على ما كتبه (كارل ماركس) قد بينت ان المجتمع المدني يمثل الفضاء للتنافس والصراع بمختلف اشكاله (الاقتصادية، السياسية، الايديولوجية والثقافية) بين الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية كافة. وهذه التطورات التي شهدها مفهوم المجتمع المدني ستكون موضع اهتمام المفكر الماركسي الايطالي (انطونيو غرامشي). فهو الذي يرى ان هناك مستويين للمجتمع هما:

المستوى الاول: يمكن ان يدعى المجتمع المدني بوصفه مجموعة التنظيرات التي غالباً ما تسمى تنظيمات خاصة.

والمستوى الثاني: وبموجبه يدعى المجتمع المدني بالمجتمع السياسي او الدولة.

ويحتوي المجتمع المدني عند (غرامشي) على العلاقات الثقافية والايديولوجية، كما يضم كل الشناط الروحي-الفعلي. واذا كان صحيحاً ما قاله (كارل ماركس) من ان المجتمع المدني هو البؤرة المركزية ومسرح التاريخ كله، فالمجتمع المدني عند كل من (ماركس) و(غرامشي) هو اللحظة الايجابية والفعالية في التطور التاريخي، وليس الدولة هي تلك اللحظة كما ورد عند (هيجل). غير ان اللحظة الايجابية والفعالة، أي المجتمع المدني، تمثل الظاهرة البنيوية التحتية (القاعدة) عند (ماركس)، بينما هي عند (غرامشي) تمثل لحظة فوق بنيوية (بناء فوقي). وهذا ما يفسر اهتمام (غرامشي) الواسع بقضايا الثقافة، واهتمامه الخاص بمفهوم المثقف والمثقفين عبر التفرقة الشهرية التي قام بها بين المثقف التقليدي والمثقف العضوي ودور الاخير في الهيمنة.

---

(15) كريم ابو حلاوة، اشكالية مفهوم المجتمع المدني، دار الاهالي، دمشق، ط١، ١٩٩٨، ص٧٣.
(16) المصدر نفسه، ص٧٦.

ان المجتمع المدني عند (غرامشي) يمثل المرحلة النهائية في تنظيم المصالح المختلفة، المتقدمة في القاعدة (البناء التحتي) كمرحلة انتقالية باتجاه الدولة. وهنا فان المجتمع المدني هو وجود خاص خارج نطاق الدولة رغم كونه على علاقة جوهرية بالدولة. بمعنى ادق انه الوسيط بين التشكلية الاقتصادية والدولة، وكلها تخص مرحلة محددة تأريخياً.

وعند (غرامشي) يشكل المجتمع المدني مع الدولة ما يعرف بالمنظومة السياسية في المجتمع. ويسميها (غراشمي) ذاته بـ(الدولة الموسعة) أي منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي. وبهذا المعنى يقول (غرامشي): "ان الدولة هي المجتمع السياسي زائد المجتمع المدني"[17]، بينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع باحزابه ونقاباته وتياراته السياسية، فان الدولة تحتكر السلطة السياسية عبر اجهزتها ومؤسساتها المختلفة. وبهذا المعنى تكون العلاقة بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي علاقة جدلية. فيمكن للمجتمع المدني ان يكون مسانداً للدولة او معارضاً لها، ففي الحالة الاولى يشكل المجتمع المدني مصدر الشرعية لسلطة الدولة عبر مشاركة منظمات المجتمع وفئاته المختلفة في صنع القرار. اما في الحالة الثانية التي تتصدى الدولة بجهازها ومؤسساتها القمعية لكل اشكال الاضطراب والثورة، تبدو الدولة وكأن المجتمع هو الذي وجد من الجها لا العكس.

نلاحظ مما تقدم تداخل وتفاعل الدولة والمجتمع المدني عبر توافقهما تارة، وعبر تعارضهما تارة اخرى.

ومنذ (غرامشي) ثمة تطور مثير للاهتمام اخذ يفصح عن نفسه فيما يخص العلاقة بين الدولة والمجتمع. فبعد ان استحوذت الدولة ولفترة طويلة على اهتمام المفكرين، اخذ الاهتمام في ادبيات الفكر السياسي المعاصر، ينصب تدريجياً على دراسة المجتمع المدني ضمن اطار الاهتمام بالديمقراطية وحقوق الانسان والتنمية والعولمة وصدام الحضارات والعدالة الاجتماعية على المستوى العالمي.

وفي نطاق الفكر السياسي العربي لعل من المفارقات ان هذا الفكر لم يتعرف على مفهوم المجتمع المدني بحد ذاته، بل جاء هذا التعرف عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته مؤلفات (غرامشي) في المنطقة العربية بعد السبعينات. لكن الاهتمام بمفهوم المجتمع المدني بدأ يتسرب الى الفكر العربي المعاصر بدءا من ثمانينات القرن العشرين خصوصاً في بلدان المغرب العربي، حيث نوقش هذا المفهوم بغرض التفكير في ظروف التحول من الحزب الواحد الى التعددية الحزبية لاسيما في تونس والجزائر[18].

ولعل اوضح استخدام لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى الغرامشي، يمكن رصده في فصول كتاب "الفلسفة الاجتماعية" للدكتور (غانم هنا) الذي يركز فيه الاهتمام على تقصي

---

(17) المصدر نفسه، ص٨٣.

(18) المصدر نفسه، ص١٥٥.

الفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، وحدد فيه مكونات المجتمع المدني وخصوصية الفهم الغرامشي له من منظور الفلسفة النقدية. هذا بالاضافة الى الندوة اليت عقدت في تونس حول المجتمع المدني، ثم توالى الاهتمام بالمفهوم، عربياً، لينتقل الى حقل التداول الواسع على صفحات الصحف والمجلات. وفي عقد الندوات كما حدث في ندوة القاهرة عام ١٩٩٠، وندوة بيروت عام ١٩٩٢ وغيرها[19].

والحقيقة انش يوع استخدام مصطلح "المجتمع المدني" قد زاد من تشوشه واضطرابه، وحجب ضرورات التفكير في تاصيله النظري، وغيب، الى حد بعيد، امكانية تناوله النقدي. فالمجتمع المدني يعرف على نحو اجرائي بانه "جملة المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق اغراض متعددة منها، اغراض نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لاعضاء النقابة، ومنها اغراض مهينة كما هو الحال في النقابات للارتفاع بمستوى المهنة والدفاع عن مصالح اضعائها، ومنها اغراض نقابية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف الى نشر الوعي الثقافي وفقاً لاتجاهات اضعاء كل جمعية، ومنها اغراض اجتماعية للاسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية وبالتالي يمكن القول ان الامثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي: الاحزاب السياسية، النقابات العمالية، النقابات المهنية، الجمعيات الاجتماعية والثقافية"[20].

ويبين التحليل النقدي للتعريف الاجرائي السابق الذكر، ان جوهر المجتمع المدني ينطوي على اربعة عناصر رئيسية هي:

- العنصر الاول ويتمثل بفكرة (الطوعية) التي تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات الاجتماعية المفروضة تحت أي اعتبار.
- العنصر الثاني ويشير الى فكرة (المؤسسية) التي تستغرق مجمل الحياة الحضرية تقريباً، والتي تشمل مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- العنصر الثالث ويتعلق بفكرة (العناية والدور) الذي نقوم به هذه التنظيمات والاهمية الكبرى (لاستقلالها) عن السلطة السياسية وعن هيمنة الدولة من حيث هي تنظيمات اجتماعية مستقلة تعمل في سياق روابط تشير الى علاقات التماسك والتضامن الاجتماعيين.

---

(19) انرظ بحوث ومناقشات ندوة بيروت ١٩٩٢ فقي كتاب المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره قي تحقيق الديمقراطية (مركز دراسات الوحدة العربية) بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٢.

(20) المصدر نفسه، ص٢٩٢. (سيف الدين عبد الفتاح اسماعيل) المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الاسلامية المعاصرة.

- العنصر الرابع ويكمن في ضرورة النظر الى مفهوم المجتمع المدني بوصفه جزءاً من منظومة مرتبطة به تشتمل على مفاهيم مثل: المواطنة، حقوق الانسان، التنمية، المشاركة السياسية، الشرعية...الخ.

ان هذا المفهوم الاجرائي لا يكتمل دون ان نضع المجتمع المدني في سياق تطوره التاريخي، بكلمة اخرى ان عدم هدر السياق التاريخي لمفهوم المجتمع المدني سيجعل منه مفهوماً ديمقراطياً تنموياً يتصل بالبناء والتطور والتنوير، أي مفهوماً يتصل بالديمقراطية من جهة وبالتنمية من جهة اخرى.

وبالنتجية فان مفهوم المجتمع المدني ينطوي على ثلاثة مقومات او اركان اساسية: الركن الاول هو الفصل الارادي، فالمجتمع المدني يتكون بالارادة الحرة لافراده، فهو غير الجماعة القرابية مثل الاسرة والبشرية والقبلية والطائفة. والركن الثاني هو التنظيم الاجتماعي، فالمجتمع المدني هو مجموعة التنظيمات وكل تنظيم فيها يضم افراداً او اضعاء اختاروا عضويته بمحض ارادتهم الحرة. اما الركن الثالث للمجتمع المدني فهو ركن اخلاقي سلوكي خاص بحق الاختلاف في الاراء وفي المصالح المادية والمعنوية. فهذا الركن هو جوهر الديمقراطية، بل ان الديمقراطية كما يقول (سعد الدين ابراهيم) هي (الجانب السياسي) للمجتمع المدني[21].

(21) سعد الدين ابراهيم، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي، عن كتاب محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا، مركز ابن خلدون، القاهرة، ص٥-٦.

الخاتمة

في هذا البحث حاولنا بناء اطار نظري لمفهومي التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر، لان الاطر النظرية تبدو بمثابة "بناء متكامل من الافكار والمفاهيم يؤدي كل منها الى الاخر وترتبط بينهما جميعاً رابطة واحدة"[22]. وبقدر تعلق الامر بموضوع بحثنا تبدو التعددية لازمة من لوازم المجتمع المدني وبترابطهما معاً تولد الديمقراطية والاخيرة نريدها للعراق ذلك المجتمع المتعدد المتنوع الذي يعيش معادلة التاريخ السيء والمستقبل الصعب أي تاريخ الاستبداد فالاحتلال ومستقبل الديمقراطية والاستقلال.

فاذا كان التعدد والتنوع القومي والديني والسياسي يمثل حقيقة قائمة في العراق فالديمقراطية هي التي تأخذ بهذه الحقيقة وتنتقل بها من حقيقة تنوع عير متجانس الى حقيقة تنوع متجانس.

واذا كان العراق قد شهد حقيقة وجود مؤسسات مجتمع مدني فان هذه المؤسسات بالديمقراطية فقط ستؤدي وظيفة هذه الانتقال الى مجتمع متعدد ومتنوع متجانس.

ولاجل كل ذلك كان اهتمامنا يمثل محاولة لفهم التعددية والمجتمع المدني في الفكر السياسي المعاصر.

---

(22) علي الدين هلال واخرون، معجم المصطلحات السياسية، ط١، جامعة القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١٩٩٤، ص٣٢.